



**المحاضرة الثانية :- سياسات نقدية ومالية**  
**بعنوان مفهوم عرض النقد ونظريات السياسة النقدية**  
**مقدمة الى :-**  
**الدكتور :- عباس كاظم الداعي**  
**الطالبة :- مريم حفصي حمزة**

## **مفاهيم عرض النقد Money Supply Definitions**

استخدام الاقتصاديين نهجين في تعريف المعروض النقدي: المعاملات والسيولة. إذا استخدم الاقتصاديون **نهج المعاملات transaction approach** مؤكدين وظيفة هذه النقود كوسيلة للتبادل. فقط عدد قليل من الموجودات تمتلك هذه الخاصية. كما يعزز البنك المركزي المعروض من النقود، والناس ترفع إنفاقها الذي يعزز الناتج القومي، ويزيد من الدخل، ويقلل من البطالة، ويخلق التضخم.

إذا استخدم الاقتصاديون **نهج السيولة liquidity approach**، وأنها تأخذ جميع الموجودات، تصنيفها من قبل السيولة، وتشمل الموجودات السائلة فقط في المعروض النقدي لأن الناس يمكن بسهولة بيع هذه الموجودات في وقت لاحق بسعر معروف مع الحد الأدنى من التكاليف. ويؤكد هذا النهج وظيفة المال بأنها "مخزن للقيمة"، لأنه إذا الموجودات عالية السيولة تحتفظ بقيمتها، يمكن للناس بسهولة استخدام الموجودات لشراء السلع والخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر. لماذا لا يعمل هذا النهج؟ عندما يعزز البنك المركزي المعروض النقدي، والناس سوف ضبط محافظهم الاستثمارية من الموجودات، مما يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي، الناتج القومي والدخل وفرص العمل.

يحدد نظام الاحتياطي الفيدرالي عرض النقود M1 كما، M2، M3، و L. العديد من البنوك المركزية في العالم قياس العرض أموالهم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإنها تختلف الذي الأدوات المالية التي تدرج في إجراءاتها. يستخدم كل بلد مختلف الصكوك المالية لأن البلدان تختلف في نظمها القانونية واللوائح الأسواق المالية، والجمارك.

**(1)** يحدد الاقتصاديون M1 أضيق تعريف لعرض النقد لأنها تستخدم **نهج المعاملات** لتحديد الأدوات المالية لتشمل. ويضيف M1 البنود الثلاثة التالية معاً:

- العملات المعقودة من قبل الجمهور وفي خزائن البنك. أنه يستبعد العملة الذين تحتجزهم الحكومة.
- جميع أشكال الحسابات الجارية.
- الشيكات السياحية التي تقام من قبل الشعب وليس من قبل البنوك.

**(2)** يحدد الاقتصاديون M2 كتعريف أوسع من M1 لأنها تستخدم **نهج السيولة** لتحديد المعروض من النقود. اقتصاديون إضافة التالية معاً لـ M2:

- تشمل كل شيء في M1.
- تشمل جميع الودائع الصغيرة التوفير طائفة وحسابات الوقت في جميع المؤسسات المالية. طائفة صغيرة في الولايات المتحدة تعني الحساب المصرفي لديه توازن أقل من \$ 100,000. ومن الأمثلة على ذلك شهادات الإيداع أو حسابات التوفير لدى البنوك.

### (3) يحدد الاقتصاديون M3 أوسع من M2 وتشمل العناصر التالية لخصمعا:

- تشمل كل شيء من M2.

- تشمل مدخرات كبيرة طائفة وحسابات الزمن، والأوراق المالية السائلة مع أوقات استثمار أطول من الصكوك المالية المدرجة في M2. على سبيل المثال، وهي شركة حاصلة على شهادة \$ 1000000 من الإيداع.

توقف مجلس الاحتياطي الاتحادي نشر تعريف M3 من المعروض النقدي في 23 مارس 2006. وذكر M3 لا تقدم أي غرض مفيد، وبنك الاحتياطي الفيدرالي لا تستخدم M3 في رسم السياسة النقدية. ويعتقد بعض المستثمرين الدوليين توقف مجلس الاحتياطي الاتحادي نشر M3 لأن بعض الناس يخشون من انهيار الدولار الأمريكي في الأسواق الدولية لأن الولايات المتحدة تعاني من عجز تجاري كبير والدين الحكومي وطني واسع. (ونحن نناقش هذه القضايا في الفصل 5). يحتوي على تعريف M3 كمية من الدولارات الأمريكية التي تعقد خارج الولايات المتحدة.

أي تعريف الكتلة النقدية هو أفضل؟ تنمو أربعة المجاميع النقدية بمعدلات مختلفة، في أوقات مختلفة، وحتى في اتجاهات مختلفة. قبل عام 1981، وجود علاقة مستقرة بين M1 والنتاج المحلي الإجمالي، لكن الحكومة بدأت رفع القيود عن الأسواق المالية خلال 1970s وأوائل 1980s، حجب هذه العلاقة. حالياً، واستخدام العديد من الاقتصاديين تعريف M2 عرض النقود لشرح التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وفرص العمل. وعليه، فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا صياغة أهداف M1 و M2 مراكز على بدلا من ذلك.

### القاعدة النقدية والمضاعف النقدي الأساسية Monetary base and the monetary base multiplier

يرتبط المعروض من النقود إلى القاعدة النقدية دعا هناك -بعض مرات تخدم القاعدة النقدية مضاعف قاعدة أعد الصورة. منذ هذا المضاعف أكبر من واحد، ومن المعروف أن القاعدة النقدية أيضا من المال على مستوى رفيع. سوف نستخدم الرمز M0 لذلك. في عامة التعاريف هو:

•  $M0 =$  العملات في أيدي الجمهور ثم على البنوك بالإضافة إلى العملات التي تحتفظ بها البنوك + الاحتياطات التجارية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

البنك المركزي يمكن السيطرة على القاعدة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة وغيرها من التدابير، والتي انظر الفصل 11. بالنسبة لأي نظرا التعاريف من المال، و"مضاعف الأساسية النقدي" هو التعاريف كمقولة  $M / \theta$   $\theta M0$ . إذا كانت قيمة هذا المضاعف هو ثابت أو وظيفة من مجموعة صغيرة من المتغيرات، قد يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المعروض من النقد عن طريق تغيير القاعدة النقدية. ومع ذلك، ملاحظتنا في هذا الفصل على عدم استقرار دالة الطلب على النقود في العقود الأخيرة تدل على أن هذا المضاعف التعاريف ثابتة أو حتى وظيفة مستقرة من مجموعة صغيرة من المتغيرات بسبب الابتكار واسعة مالية، بحيث سيطرة البنك المركزي على القاعدة النقدية لم يضمن درجة مماثلة من السيطرة على المعروض من النقود.

القاعدة النقدية (بالمال) مضاعف يحتاج إلى تمييزها عن "المال (الاسمي الدخل) مضاعف"، والذي هو التعاريف كمقولة  $\gamma / \partial M \theta$ ، حيث  $\gamma$  هو الدخل القومي الاسمي. منذ  $MV \equiv \gamma$ ، حيث  $V$  هو سرعة من المال (انظر الفصل 2)، والمضاعف النقدي يساوي  $V$ . هذا المضاعف هو عادة ليست ثابتة ولكن، في الحد الأدنى، هي وظيفة من العديد من المتغيرات، بما في ذلك سعر الفائدة. قد أو قد لا تكون هذه الوظيفة، أيضا غير مستقر.

هناك الصدارة، يحتاج سيطرة البنك المركزي على القاعدة النقدية لا تضمن درجة عالية من السيطرة على الدخل الاسمي بسبب عدم استقرار مضاعف الأساسية النقدي أو عدم استقرار سرعة دوران النقود، أو كليهما.

## **Interest rates versus money supply as the operating target of monetary policy**

البنوك المركزية من ممارسة السيطرة على أسعار الفائدة للاقتصاد، بالإضافة إلى عرض النقود أو، في مكانها، أدوات السياسة النقدية. قلقنا في هذه المرحلة هو حقا مع الصك الذي يتم استخدام الانتخابات التمهيدية واحدة - وهذا هو، تعيين خارجيا من قبل البنك المركزي. إذا تم استخدام الكتلة النقدية كأداة أساسية، سوف تتغير أسعار الفائدة على الاقتصاد في استجابة للتغيرات البنك المركزي في عرض النقود، وستكون الذاتية. إذا تم استخدام أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية الأولية، سوف يتغير الطلب على النقود في الاقتصاد في استجابة للتغيرات في أسعار الفائدة. في هذه الحالة، إذا كان السوق المال هو للحفاظ على التوازن، والبنك المركزي لديه لاستيعاب التغيير في الطلب المال عن طريق التغييرات المناسبة في عرض النقود، حتى أن المعروض النقدي ستصبح الذاتية. بينما الاختيار بين عرض النقود و أسعار الفائدة يمكن أن يكون تافها تحت اليقين ومستقرة وظيفة المال على الطلب، فإنه ليس من المحتمل أن تكون تافها في ظل عدم اليقين وظيفة المال والطلب غير مستقرة، بحيث يضطر البنوك المركزية لجعل الاختيار بين البديلين.

وقد جلبت هذه المسألة إلى أمام النقاش حول التحليل الاقتصادي الكلي المناسب من خلال اعتماد من قبل البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة لسياسة استخدام سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية الأولية - والتخلي عن هذا الدور ل المعروض النقدي. العديد من النماذج الكينزية الجديدة في العقدين الأخيرين تتضمن الآن مثل هذا الافتراض. وسوف تناقش هذه المسألة بالتفصيل الصحيح في عرض هذه النماذج في وقت لاحق في هذا الفصل وفي الفصول 13 و 15.

## **خلق مضاعف من الموجودات المالية Multiple creation of financial assets**

جميع الموجودات المالية هي "خلق" وليس لديهم وجود مادي جوهري، بل هي التزامات بعض وحدة اقتصادية أو غيرها. ويمكن فحصها من حيث خصائصها، وخاصة من حيث العائد أو العائد المتوقع، مخاطر الخسارة، تسويق، والنضج و. أي قريبا واحدة شراء الموجودات المالية قد يجب من حيث شراء مجموعة معينة من الخصائص، مثل المخاطر وقدرة السوق وما إلى ذلك، في مقابل كما إن العائد المتوقع على الأصول. الوسطاء الماليين تلبية لهذا الطلب من خلال إنشاء أصول مع مزيج من الخصائص المختلفة. بالنسبة لكثير من أزواج من الموجودات، فمن الممكن لبعض سيط لخلق الأصول الثالث الذي يقدم مزيجا من خصائص اثنين الأصول الأصلية، لذلك أن تعدد الموجودات المتباينة هو نتاج طبيعي شائع للغير المنظمة الوساطة مالية.

الوسطاء الماليين وعادة ما تصدر أصول ذات خصائص أكثر من المرغوب فيه للمقرضين من قيام المقترضين في نهاية المطاف، إقناع هذا الأخير على عقد التزامات الوسطاء. في المقابل، فإن وسطاء استخدام الأموال المتحصلة من

بيع التزاماتها لشراء التزامات المقترضين الأخرى التي تدفع صافي العائد أعلى من المتوقع، وبالتالي تغطية نفقات الوساطة وجعل الربحية في هذه العملية.

الوسطاء الماليين تتخلل رصاص الاقتصاد غير المنظم إلى خلق المضاعف من التزاماتها. ولتوضيح ذلك، تنظر اقتصاد فيه كل من هو على استعداد لعقد الأصول وصادرة عن إعطاء الوسيط 0.15 الآن نفترض أن المقرض النهائي ينقذ \$ 100 و ESIT التبادل للأصل من . نقل وسيطة (يقترض) \$ 100 إلى B الفردي آخر، الذي ينقل لهم في بعض الطريق، وذلك من خلال نفقات الاستهلاك أو الاستثمار، الفردي C. الثالث الفرد الماضي تبدل مرة أخرى \$ 100 من الأموال ل الموجودات الصادرة عن وسيط. لنفترض هذه هي فقط المعاملات التي تجري في فترة معينة وليس هناك أي تسرب في أي لحظة. ثم، وسيط، الأولي \$ 100 المقرضة إلى ذلك، قد خلق \$ 100 مطلوباتها . مقدار خلق على مدى فترات N سيكون \$ N100 وسوف نقرب في NITY \_ مع مرور الوقت. الآثار المترتبة على هذا المثال واضح: إنشاء المضاعف من التزامات الوسطاء مالية \_ متأصل في الاقتصاد الذي هذه المطلوبات تقام على نطاق واسع. ومدى هذا الخلق محدودة بسبب تسرب من عملية إعادة التدوير. وبالتالي، إذا الفردي C أنه قد أودع فقط \$ 50 للموارد مع الوسيط والإبقاء على ما تبقى في التخزين له، فإن عملية إعادة التدوير لكان في تسرب \$ 50 (أو 50 في المئة). وإلى مجموعات تالاس التي تم إنشاؤها من قبل وسيط في الفترة من شأنه يكون من المفيد فقط \$ 50 و فقط \$ 100 مع مرور الوقت.

البنوك تتوافق مع نمط أعلاه. الأموال التي يتلقونها ودائع العملة والتي هي جزء من الأساسية احتياطاتها إبلاغنا تقديم هذه خارجا، بعد حفظ بعض من هذه العملة لتلبية الطلب الخاصة بهم للاحتياطات، جزءا من التي هي في بعض البلدان المطلوبة قانونا للحفاظ عليه. يجوز للجمهور تلقي الأموال، بعد بعض مناقلة ضمن أعضائها أو حتى مع أي نقل، إعادة إيداع الأموال في البنوك. ويمكن أيضا الاحتفاظ ببعض العملات لتلبية الطلب الخاص به لذلك. ما تبقى ترجع للبنوك وتبدأ الدورة التالية من عملية إنشاء الأصول. التسريبات في شكل الطلب العملة من الجمهور والبنوك مقابل الودائع الخاصة بهم منع وفي \_ خلق نيت الودائع مرور الوقت ولكن على الرغم من ذلك تؤدي إلى بعض التوسع متعددة من مطلوبات البنوك، إلا إذا كانت التسريبات 100 في المئة في دورة الأولى .

منذ تم إنشاؤها الأصول المالية، فمن الطبيعي أن نتوقع أنه في نظام غير المنظم مجموعة متنوعة من الأصول المالية المختلفة إلا قليلا في خصائصها ومع درجات القرب من استبدال متفاوتة ستدخل حيز الوجود. وعلاوة على ذلك، فإن أي تنظيم الأصول الموجودة يميل إلى زيادة الربحية البدائل المحتملة غير المنظمة، وعادة ما يؤدي إلى خلق لهم. هذه الاتجاهات نحو تعدد الموجودات المالية الأولية أعرض مشاكل حادة في تعاريف المال وتنظيمه. وعلاوة على ذلك، وتطوير مالية من بلد عادة ما تميزت بغنى متزايد من الموجودات المالية المتاحة فيه، والتقارب المتزايد الموجودات القريب المال مع الأصول التي هي بمثابة وسيلة للمدفوعات. ونتيجة لذلك، على أسئلة الصحفيين حول السليم التعاريف من المال أبدا يبدو أن يموت، هناك من قبل مما يشكل تحديا مستمرا لخبراء الاقتصاد النقدي إلى ريدي بشكل مناسب المال.

## أولا :- النموذج الكلاسيكي: المجموعة الكلاسيكية من نماذج الاقتصاد الكلي

### The classical paradigm: the classical group of macroeconomic models

المستوى الذي في الطلب النظري والعرض متساوون (أي التي في السوق "فسحة"). منذ واحدة من الأسواق هو العمل، يعني إزالة من أن كل عامل الذي يرغب في توفير اليد العاملة في القائمة في الأجور سيكون على وظيفة

ولكل جمهورية مقدونيا \_ تكون قادرة على توظيف جميع العمال أنها تريد في القائمة في الأجور. هذه الدولة، في سياق التحليل على المدى الطويل، كما هو معروف "العمالة الكاملة"، ذلك أن السمة المميزة النماذج الكلاسيكية هي أنه في حالة توازن على المدى الطويل، فإنها تعني العمالة الكاملة. ومع ذلك، نظرا لتركيزها على إزالة سوق العمل، وغالبا ما تحولت هذه الآثار المترتبة على التوازن حولها وصرح كما لو كان هذا الافتراض، وهو قول غير صحيح بدقة.

وبينما لا يوجد توافق في الآراء بشأن تقسيم المجموعة الكلاسيكية من النماذج في نماذج فردية، ونحن اعتماد التصنيف التالي لهذا الكتاب.

### **Traditional classical ideas التقليدية الأفكار الكلاسيكية**

"إن النهج الكلاسيكي التقليدي (أو أفكار)" هو مقترح في هذا الكتاب كاسم للأفكار متباينة على الهيكل الكلي للاقتصاد من منتصف القرن الثامن عشر إلى نشر نظرية وعمامة كينز في عام 1936. ل تماما النظر في مدى تمكن، كانت هذه الأفكار منتشرة، تفاوتت في الكتاب مونغ وتغيرت مع مرور الوقت. في أي حال، لم يكن هناك نسخة مدمجة واحدة من المعرض العام، على الرغم من أن مهنة، بعد كينز، يعامل الآن لهم كما لو كان هناك نموذج التعاقد. ونحن ندعو هذا الإعلان المدمجة من التقليدية الأفكار آل الكلاسيكية وأبدا ذكر النموذج الكلاسيكي التقليدي. وهو بمثابة نموذج التعاقد حتى أثناء أوجها خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن أفكارها تتخلل النموذج الكلاسيكي.

كانت عنصرين من النموذج الكلاسيكي التقليدي ذات الصلة مباشرة إلى الاقتصاد النقدي والنظرية الكمية لتحديد الأسعار (انظر الفصل 2) ونظرية الأموال المتاحة للإقراض لتحديد أسعار الفائدة (انظر الفصل 19). وكانت نظرية للعمل تحليل سوق العمل وأدرجت افتراض التوازن، التي تمثل دولة العمالة الكاملة، حتى أن مجموعة الكلاسيكي التقليدي للأفكار لم تمتلك نظرية البطالة أو من الاختلافات في العمل الكلي غير تلك الاختلافات في مستوياتها المدى الطويل. وبالتالي، فإنه لا تمتلك نظرية الانحرافات في البطالة والإخراج من مستويات التشغيل الكامل للعمالة. ومع ذلك، كان مكون آخر من الأفكار الكلاسيكية التقليدية تفسيرات دورة أعمالها، مما سمح بالتقلب في النشاط الاقتصادي في استجابة الاقتصاد للصدمات حقيقية أو النقدية، وذلك أن هذه التفسيرات لم ضمنا الانحرافات تصور من العمالة الكاملة.

تفتقر إلى النهج الكلاسيكي التقليدي والتكامل بين النظرية الاقتصادية الجزئية القائمة على لفرص العمل والانتاج مع شرح دورة أعمالها، فضلا عن المزيج مع نظرية الكم ونظرية الأموال المتاحة للإقراض. وخلاصة القول، في حين أن هذا النهج قد الكثير من مكونات الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم إطار عمل الاقتصاد الكلي المتكامل أيضا تفتقر. وهو علاج صريحة من الطلب الكلي على السلع ويشمل الآن في العلاقة، والتي هي لبنة أساسية من الاقتصاد الكلي الحالية.

**(28) وعلى المدى القصير من النماذج الكلاسيكية، مع وجود أخطاء في التوقعات، يمكن إزالة السوق ينطوي على مستوى العمالة يختلف عن كامل التوظيف مستوى (المدى الطويل التوازن).**

**(29) الفرق بين افتراض العمالة الكاملة واحد هو أن الأثر المترتب على حالة التوازن هو أن القواعد السابقة من الدراسات من خصائص النظام عندما يكون في اختلال التوازن. وهذا الأخير لا يعني بالضرورة القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، والسابق يمكن استبعاد التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل التوازن.**

## نظرية الطلب الكلي في النهج الكلاسيكي التقليدية وقانون ساي THEORY OF AGGREGATE DEMAND IN

### THE TRADITIONAL CLASSICAL APPROACH AND SAY'S LAW

كان هناك أيضا أي نظرية الاقتصاد الكلي واضحة للسوق السلع في النهج الكلاسيكي التقليدي لأنه لم يكن في الشركات نظرية لتحديد الطلب الكلي على السلع. 30 بدلا من ذلك، درس هذا النهج كل سوق السلع على حدة من حيث الاقتصاد الجزئي، وهذا هو، من حيث تحليل العرض والطلب فيها. بدلا من نظرية الطلب الكلي على السلع ككل، فإن النهج الكلاسيكي التقليدي صراحة، ولكن في كثير من الأحيان ضمنا، واستقر لقانون ساي (انظر الفصل 18)، التي تنص على أنه في مجموع المباراتين، وتوفير السلع يخلق (أي يولد دائما) الطلب الخاص به، بحيث لم يكن في حاجة إلى نظرية منفصلة من الطلب الكلي أو الجزئي .

وكان قانون ساي المتفشي في التحليلات التي تقدمها العديد من الاقتصاديين طوال الفترة الكلاسيكية: من بين أمور أخرى، كان يعتقد أنها من قبل آدم سميث في القرن الثامن عشر، وديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر، جون ستوارت منتصف القرن التاسع عشر، وألفريد مارشال في في أواخر القرن التاسع عشر. بيد أن القانون قل هو غير صالح للاقتصاد النقدي، الذي يمتلك السلع والمال والسندات، وذلك لعدة أسباب. واحد من هؤلاء هو أنه في الاقتصاد النقدي، جميع بائعي السلع ليست تلقائيا المشترين للسلع بالقدر نفسه، منذ يتم حفظ جزء من دخل الباعة عادة، والتي يمكن أن توضع من قبلهم في المال أو السندات (التي تشمل ودائع الادخار في البنوك) بدلا من تحويلها تلقائيا إلى الإنفاق على السلع الأساسية.

لاحظ أن النظريات الحديثة في الطلب الكلي لا تجسد القانون ساي، بحيث لم يعد جزءا من الاقتصاد الكلي الحديثة.

### النموذج الكلاسيكي الجديد Neoclassical model

"النموذج الكلاسيكي الجديد" هو ثم لي تعطى إلى هناك بيان من الأفكار الكلاسيكية التقليدية وإعادة فلوريدا في الفترة نظرية وظيفة أمين عام مساعد في التعاقد إطار جديدة هي الإطار IS-LM من التحليل؛ تضمنت إعادة استجلاء بعض الفروق الدقيقة في الأفكار الكلاسيكية التقليدية، مثل الثروة / Pigou والتوازن الحقيقي الآثار (انظر الفصل 3) على الطلب على السلع الأساسية، فضلا عن إضافة عناصر جديدة مثل الطلب على المضاربة من أجل المال (انظر الفصل 5)، وتحليل واضح للسوق السلع على مستوى الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، بعض العناصر من الأفكار التقليدية مثل النظرية الكمية، تم تجاهل نظرية الأموال المتاحة للإقراض، والقانون يقول والانقسام بين الحقيقي والقطاع النقدي للاقتصاد في عملية اختلاف النموذج الناتج أيضا من الأفكار الكلاسيكية التقليدية كونها الإطار الاقتصادي الكلي المتكامل.

كان النموذج الكلاسيكي، بشكل عام، رفض من قبل الغالبية العظمى من مهنة الاقتصاد من 1940s إلى 1970s، وعلى الرغم من أنه استمر في الوجود باعتباره من الزهر. ومع ذلك، إعادة التحسينات \_ وإضافات على أنها واصلت القيام بها خلال هذه العقود. والمهيمنة كان النموذج في هذه العقود الكينزية واحد. النموذج الكلاسيكي، ولكن مع نماذج جديدة، حلقت مرة أخرى في 1970s و منذ ذلك الحين اتخذت أشكالاً مختلفة. هذه هي النظرية النقدية 1970s، والنموذج الكلاسيكي الحديث والنموذج الكلاسيكي الجديد.

## ثانياً :- المدرسة النقدية 1970 monetarism

ونهجاً نقدياً 1970s، والمعروف أيضاً باسم سانت لويس المدرسة النقدية، وبعد ذلك لي بالنظر إلى التحليل أساساً التجريبية التي التجريبية والنظرية المعارض استهلت من جانب خبراء الاقتصاد في البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس خلال 1970s. لم النسخة المدى القصير من نموذجهم لا تتحمل العمالة الكاملة ولا يعني العمالة الكاملة المستمر في الاقتصاد، انها وقريبة نسبياً من النماذج ثم الكينزية من حيث تأثير السياسة النقدية على اخماد والعمالة، ولكنه رفض على أسس تجريبية المطالبة الكينزية فعالية السياسة المالية. في نسخته المدى الطويل، وتكون طويلة إدين النموذج الكلاسيكي.

وبالتالي، فإن المدرسة النقدية 1970s مزيج بين الكلاسيكية والنماذج الكينزية، وجعل التحول بعيداً عن الكينزية قبولاً لكثير من الاقتصاديين. ومع ذلك، فإنه لم يقترح أي صندوق نظريات جديدة عقلياً، كانت حياته قصيرة وحلت في 1980s في وقت مبكر من الأفكار أصدق النموذج الكلاسيكي، الذي تولى في نهاية المطاف على شكل النموذج الكلاسيكي الحديث.

## النموذج الكلاسيكي الحديث Modern classical model

النموذج الكلاسيكي الحديث هو بيان للنموذج الكلاسيكي تحت الافتراضات، من بين أمور أخرى، لإزالة المستمر في سوق العمل حتى على المدى القصير، التي كانت بدقة لم تكن جزءاً من النموذج الكلاسيكي الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، أما على المدى القصير، فإن هذا النهج يمتد هذا النموذج الكلاسيكي الجديد من خلال إدخال الشكوك والتوقعات العقلانية. في كثير من النواحي، فإن النهج الكلاسيكي الحديث هو أقرب إلى النموذج التوازن العام من أن النهج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التقليدية. اليوم هو العنصر المهيمن للنموذج الكلاسيكي. وضعت تأسيسها خلال 1970s و 1980s.

أما على المدى الطويل، والنموذج الكلاسيكي الحديث يمتد \_\_ التعاريف من (التحليلي) على المدى الطويل لتشمل، بالإضافة إلى عدم وجود أي تكاليف التكيف والجمود، على افتراض أنه لا توجد أخطاء، حتى منها بشكل عشوائي، في التوقعات، والذي هو بمثابة افتراض اليقين. نظراً إزالة سوق العمل، هذه الدولة المدى الطويل هو الكامل واحد التوظيف.

أما على المدى القصير، ويسمح النموذج الكلاسيكي الحديث عدم اليقين، ولكن مع توقعات تشكلت وفقاً لتوقعات فرضية منطقية. تظهر مناقشة النموذج الكلاسيكي الحديث في الفصل 14. ومن بين آثار كبيرة لها هو أن الانحرافات من التوظيف الكامل سوف تحدث إذا كان مستوى السعر المتوقع يختلف عن واحد الفعلية، حتى أن هناك أخطاء في التوقعات. ومع ذلك، سوف تكون هذه الأخطاء عشوائية، وبطبيعتها هي عابرة ويصحح نفسه بنفسه، بحيث الانحرافات المدى القصير من التوظيف الكامل سوف تكون عابرة ويصحح نفسه بنفسه. في هذا السياق، سياسات منهجية النقدي و\_ المالية لا تتغير الإنتاج والبطالة على المدى القصير، وكذلك فترة طويلة، تشغيل. وعلاوة على ذلك، ليست هناك حاجة لمثل هذه السياسات منذ اقتصاد لديه القدرة للذهاب إلى العمالة الكاملة من تلقاء نفسها، وخلال فترة قصيرة.

لاحظ أنه بسبب افتراض إزالة المستمر في سوق العمل على حد سواء على المدى القصير وعلى المدى الطويل، غير الطوعي البطالة 31 لا يمكن أن توجد في النموذج الكلاسيكي الحديث، حتى عندما تكون هناك انحرافات المدى القصير من فرص العمل من توظيف كامل (المدى الطويل التوازن) مستوى النموذج الكلاسيكي الحديث والقيود الخطيرة. على وجه الخصوص، لا تقدم تفسيراً مرضياً عن الحقائق المجردة المدى القصير (المذكورة لاحقاً في القسم 1.12) عن أثر التحولات في السياسة النقدية على الناتج (انظر الفصل 14)

موجز هذا على المدى الطويل، النموذج الكلاسيكي الحديث هو شكل مضغوط من نموذج التوازن العام، بحيث آثارها تتماشى مع تلك الأخيرة. ويقدم استنتاجات القياسية، بما يتفق مع الحقائق المجردة، على علاقة طويلة الأجل بين المال والإخراج. أما على المدى القصير، فإن النموذج الكلاسيكي الحديث تنتج الانحرافات عابرة والتصحيح الذاتي من العمالة الكاملة، حتى لا يكون هناك أي دور المعقول للسياسات النقدية و\_المالية منهجية في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل. أما على المدى القصير، والآثار المترتبة على النموذج للإخراج والبطالة ليست صحيحة.

### **النموذج الكلاسيكي الجديد New classical model**

النموذج الكلاسيكي الجديد يفرض على افتراض التكافؤ ريكاردو على النموذج الكلاسيكي الحديث. هذا الافتراض هو جانب من جوانب العقلانية السريان الزمني وجيفرسون فكرة (الديمقراطية) أن الحكومة لا شيء أكثر من ممثل جمهور ناخبها، ويعتبر هذا النحو من قبل الجمهور في اتخاذ القرارات على الاستهلاك الخاص. يتم اتخاذ مثل هذه الحكومة لمجرد توفير السلع التي يريد السكان والسندات التي عقدت من قبل الجمهور، وتعتبر من قبلها (الجمهور) وذلك الديون المستحقة من قبل الجمهور لنفسها. الآثار المترتبة على هذه الافتراضات هي أن الدين العام ليس جزءاً من القيمة الصافية للجمهور وأن الجمهور يزيد الادخار الخاص من خلال مبلغ حكومة المالية السندات التعاريف \_ سابق. يعني هذا الأخير أن هذه الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التعاريف \_ لا تؤثر على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي لا تغيير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو الحقيقي (انظر الفصل 14 لهذا التحليل).

جميع نماذج الاقتصاد الكلي في النموذج الكلاسيكي، النموذج الكلاسيكي الجديد هو الأكثر تقييداً بسبب توليها التكافؤ ريكاردو.

البديل الرئيسي للنموذج الكلاسيكي هو واحد الكينزية، والتي لديها مجموعة من النماذج.

### **النموذج الكينزي ومجموعة الكينزية من نماذج الاقتصاد الكلي The Keynesian paradigm and the**

#### **Keynesian set of macroeconomic models**

**استخدام التشبيه بين الاقتصاد وجسم الإنسان Using the analogy between the economy and the**

#### **human body**

الفرق الأساسي بين النماذج الكلاسيكية والكينزية هي أنه في حين يركز الأول على الحالة الصحية للاقتصاد، ويركز 32 هذا الأخير على علم الأمراض - وخاصة في علم الأمراض على نطاق المنظومة - للاقتصاد، 33 والتي قد لا يتعافى تماماً أو قريباً 34 من صدمة لها (سولو، 1980، 1991). يعترف النموذج الكينزي أن الاقتصاد قد يكون في بعض الأحيان التوازن في جميع الأسواق، ولكن لا يؤكدون أن هذا يحدث دائماً أو معظم الوقت. وعلاوة على ذلك، حتى إذا كان هناك توازن، فإنه قد لا يكون التوازن التنافسي النموذج التوازن العام لأن الاقتصاد قد يكون لها بنية

مختلفة أو بسبب سلوك الجماعة ونتيجة لذلك، يعني النموذج الكينزي أنه عندما يكون الاقتصاد خارج التوازن العام، والحكومة والبنك المركزي قد تكون قادرة على تحسين الأداء الفعلي من خلال سياساتها.

لقد في أماكن مختلفة رسمها وجود تشابه بين حالة التوازن للاقتصاد وحالة صحية للجسم البشري، والتي بين الانحرافات عن التوازن وأمراض الجسم البشري. جسم الإنسان في بعض الأحيان وظائف في صحة مثالية وأحيانا يعاني من أمراض بسيطة لمدة وجيزة المتوقعة ومع أي حاجة لمساعدة من المهنية (طبيب). ولكن يمكن أن يعاني في بعض الأحيان من الأمراض الخطيرة التي قد تحدث الانتعاش ولكن أن تكون بطيئة وسيتم تسريع العمل بمساعدة طبيب، أو يعانون منها من التي لا يوجد انتعاش دون تدخل من طبيب مختص. قد يكون هناك أيضا الأمراض التي لا يوجد علاج وليس الانتعاش، ولكن نحن لا تشمل هذه الدولة الحد من ضمن القياس لدينا. ومن بين الأمراض الخطيرة، نلاحظ يمكن أن يكون هناك الكثير من الاحتمالات: عدوى البكتيريا وبدلا من B، العدوى عن طريق بكتيريا مقابل الفيروس، العدوى مقابل انهيار الرئة، وانهيار الرئة بدلا من نوبة قلبية، الخ وتتضمن قائمة المصادر المحتملة للانحراف عن حالة صحية يمكن أن يكون لا نهاية لها.

مقارنة اقتراب نماذج اثنين إلى أمراض الاقتصاد وتطبيق لدينا قياسا على ذلك، عندما النموذج الكلاسيكي لا الانحرافات تصور بعيدا عن حالة صحية للاقتصاد، التي من المفترض أن تكون بسيطة، عابرة والتصحيح الذاتي. في إطار ذلك، بينما قد يصبح الجسم الاقتصادي مريضا (أي تخرج عن ولاية التوظيف بالدوام الكامل)، وأمراض أبدا خطيرة أو طويلة الأمد، بحيث تصبح رحلة إلى الطبيب إما أبدا الضرورية أو لن يكون حقا تستحق المتاعب والتكاليف. وبالمقارنة، فإن النموذج الكينزي تنظر في إمكانية الخروج أكثر خطورة من التوازن العام (صحية) حالة الاقتصاد. انحرافاته عن التوازن يمكن أن يكون راجعا إلى مسببات الأمراض أو أعطال المكونات المختلفة للاقتصاد مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإنه يسمح لاحتمالات التي شاركت هناك جدا قد تكون بطيئة ويمكن تسريع بمساعدة الخبراء (من الحكومة والبنك المركزي)، أو أنه قد لا يحدث مع مثل هذه المساعدة. باستخدام قياسا على جسم الإنسان، ونحن نقدم التاليين الأساسية - البديهيات على أداء الاقتصاد الكلي - ومعقولة للغاية.

المصادر

- 1- " Monetary Economics, 2nd Edition " Jagdish Handa © 2000
- 2- "Money, Banking, and International Finance " Kenneth R. Szulczyk © 2010